

وبهذا المعنى ، فالمعاهدة سقطت من الولايات المتحدة أيضا لا من حكم السادات فحسب ، وقد تراجعت بها عن اسلوبها في مواجهة الشعوب من ضمن منطق الشرعيات الدولية ، او من ضمن منطق الوفاق الدولي على الاقل .

بل انها كانت فيها اكثر صراحة في انكار منطق الشرائع من الاستعمار القديم نفسه .

ففي الاستعمار القديم ، كانت المعاهدة غير المتكافئة تعرض عادة مع الجهة التي تشكل طرف الصراع القوي وتدور على الموضوع الحقيقي موضوع الصراع .

اما في هذه المعاهدة فليس فيها اشارة الى منظمة التحرير ولا الى قضية فلسطين الا الاشارة الغامضة الى الحكم الذاتي الضائع الحدود بين البشر والحجر .

وقد كان كارتر في اول مراحل الحوار اكثر فلسطينية مما اصبح بعد المعاهدة .

وبينما كان الموضوع في البداية احتمال الاعتراف الاميركي بمنظمة التحرير، اذا هو في النهاية انكار اميركي واسرائيلي وعربي لهذه المنظمة .

والتفسير البيهبي للتراجع الاميركي بين بدايات المعاهدة ونهايتها هو ان الولايات المتحدة كانت تتوقع درجة من التصلب المصري تفوق بكثير ما اظهره السادات ، وربما كانت تتوقع معارضة اوضح وافعل واكثر جدية .

فلما تبين لها ما تبين تجرأت على اعطاء المعاهدة الصورة التي اعطتها اياها . اما السادات فقد دخل مبادرته وهو يتحدث عن حقوق الفلسطينيين وانتهى منها وهو ينتظر المفاوضات الاسرائيلي ليحدد معه اغرب مفهوم للحكم الذاتي عرفه تاريخ القانون الدستوري .

واغلب الظن ان هذا المفهوم سيتقلص ايضا ما دام الوضع المصري والعربي الذي اغرى كارتر بتقليص كمية « فلسطينيته » مستمرا .

لقد نادى السادات وهو يحضر لمبادرته باكثر من منطق سياسي جزئي وخاطيء ولكنه لو استطاع ان ينسجم حتى مع هذا القدر اليسير والناقص من المنطقية لاتي بمعاهدة اقل سوءا من المعاهدة الحالية .

اشاع عن نفسه انه عارض مبادرة روجز مرة اثناء وجود عبد الناصر في موسكو ، وعلل موقفه بان هذه المبادرة تعرض اثناء حالة العداء مع اسرائيل بدون اي مقابل .